

حكومة السودان ترحب الشارع قبل 30 يونيو

الحكومة والجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وسياسية، ما يعني أن الحكومة الانتقالية قد تكون أمام مازق آخر حال أقدمت على استكمال هياكل السلطة من دون موافقة الجبهة الثورية بما يعرقل جهود السلام ويهدد أسس المواطنين في الوصول إلى اتفاق نهائي.

ويقول مراقبون، إن الحكومة ضربت عصافيرين بحجر واحد، لأن مضيها في إجراءات استكمال هياكل السلطة يشكل ورقة ضغط مطلوبة في الوقت الحالي لإنجاز مفاوضات السلام التي تراوح مكانها منذ عدة أيام نظراً لوجود قضايا أمنية وسياسية عالقة بين الطرفين، وأنها استجابت لطلب الشارع الذي تملل من الأوضاع الحالية ويريد الشعور بأن مطالبه تلقى أذناً صاغية من الحكومة.

وعلمت "العرب" أن الوفد المشكل من قبل الحكومة وقوى الحري والتغيير سوف يطرح تخصيص مقعدين للجبهة الثورية في مجلس السيادة، وأربعة وزراء اتحاديين، و50 مقعداً في المجلس التشريعي، وتمثيل واسع في الولايات، غير أن تلك المقاعد مازالت تلقى رفضاً من قبل الجبهة الثورية التي تطالب بنسبة تصل إلى 45 في المئة في هياكل السلطة العليا.

الحكومة الانتقالية

احتضنت مبكراً المظاهرات المتوقعة بما لا يعطي فرصة أمام فلول النظام البائد للسيطرة عليها

تدرك الحكومة أن الخلافات على نسب المحاصصة لا تعني كثيراً للمواطنين في الشارع، ولعل ذلك ما جعل تركيزها ينصب على التعامل مع تطلعات الشارع من إجراءات العدالة الانتقالية البسيطة، وعدم إحداث إصلاحات في النظام القضائي والتعريف في محاسبة مرتكبي أحداث فض الاعتصام أمام قيادة القوات المسلحة.

وتذهب البعض من المتابعين، للتأكيد على أن قرارات، الائتلاف، هدفت لهيئة الهيئة الداخلية المناسبة قبل بدء عمل بعثة الأمم المتحدة تحت البند السادس "يوناميتس"، وإظهار قدر من التماسك الداخلي حول جملة من القضايا الرئيسية التي تقوم عليها المرحلة الانتقالية، وأن هناك تقارباً كبيراً بين الشارع والحكومة الانتقالية.

وتشكف الاجتماع أهمية وحدة تحالف الحرية والتغيير ومكوناته المختلفة في هذه المرحلة الحرجة، والتأمين على بعثة الأمم المتحدة تحت البند السادس، وشدد الاجتماع على الالتزام الصارم بالصلاحيات المحددة لهياكل السلطة، كما وردت في الوثيقة الدستورية.

وأشار المحلل السياسي، شوقي عبدالعظيم، إلى أن حمدوك أراد إيصال رسائل عديدة للشارع والقوى السياسية والحركات المسلحة وبعثة الأمم المتحدة، مفادها أنه يعمل مع حكومته لتخطي أشواك المرحلة الانتقالية، ولا يتوانى عن إحداث مراجعات في التوقيعات المناسبة، وأن هناك رغبة في الاستماع لجميع الأصوات والحصول على توافق أكبر قدر من مكونات قوى الثورة.

وتوقع في تصريح له إجراء تعديل وزارى خلال أيام يشمل سبعة وزراء، ليكون بمثابة مقدمة للتأكيد على أنه سوف يجري استكمال هياكل السلطة في حال استمرار المفاوضات.

وأن هذا التعديل يعد بمثابة تحرك استباقي يبرهن على عدم قدرة أي طرف في تكبيل أذرع الحكومة وإرغامها على تأجيل الاستحقاقات.

الخرطوم - استقبلت الحكومة الانتقالية في السودان المظاهرات التي دعت إليها قوى سياسية عديدة في 30 يونيو المقبل، وأصدرت جملة من القرارات هدفت لترميم ثقب المرحلة الانتقالية، بالتزامن مع الذكرى الأولى للدعوات الاحتجاجية التي قادها تحالف الحرية والتغيير العام الماضي، وبدأت كمقدمة للوصول إلى توافق بين المكونات المدني والعسكري وأفرزت تشكيل الحكومة الحالية.

وأعلنت الحكومة الانتقالية، الثلاثاء، أنها عقدت اجتماعاً مع المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير، مساء الاثنين، بحضور رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، وتبنت مطالب الشارع التي تصاعدت الأيام الماضية، مؤكدة حقها في الظاهر، مع ضرورة مراعاة الضوابط الصحية اللازمة لعدم تضرر المواطنين. وتزامن الاجتماع مع إشارات من جانب وزارة الخارجية، أوجت فيها أن الأمور تسير بوتيرة جيدة لرفع اسم السودان من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، وملف تسوية أزمة تفجير سفارتي واشنطن في كينيا وتزانيا أوشك بإغلاقه.

وتقرر الشروع في تعيين الولاة المدنيين، وتشكيل المجلس التشريعي، مع الوضع في الاعتبار المقاعد المخصصة لكلتة السلام (من دون تحديد موعد زمني)، وإجراء تعديل وزاري بعد تقييمات مشتركة لآداء الوزارات، وتشكيل وفد مشترك للعمل على إزالة كل العقبات التي تعترض مسار السلام.

وهدف الاجتماع إلى إحداث حالة من النقاش المباشر مع تجمع المهنيين السودانيين، أحد أبرز مكونات قوى الحرية والتغيير، والذي دعا لتنظيم مليونية في 30 يونيو الجاري، باسم "تصحيح المسار"، لاستكمال مطالب الثورة، فضلاً عن التوافق حول الخطوط العريضة التي لا يمكن تجاوزها خلال المظاهرات واحتواء مطالب التجمع وإبداء حسن النية في المضي قدماً لتغييرها.

ويرى مراقبون، أن الحكومة احتضنت مبكراً المظاهرات المتوقعة بما لا يعطي فرصة أمام فلول النظام البائد للسيطرة عليها وتطويعها لصالح الرغبة في إسقاطها، وأبدت استعدادها لتقديم المزيد من التنازلات لصالح استقرار الشارع، وحقق الاجتماع هدفه الرئيسي لإعادة التوافق بين العديد من مكونات الحرية والتغيير والحكومة، في ظل اشتقاقات حدثت خلال الفترة الماضية.

حازت الحكومة على موافقة تحالف قوى الحرية والتغيير بشأن الإجراءات التي أصدرتها اللجنة الاقتصادية العليا للطوارئ، ما يجعلها تقدم على اتخاذ جملة من القرارات الصعبة مرتكزة على ظهير شعبي وسياسي مؤيد لها، ما يشير إلى نيتها إصدار عدد من القرارات المتعلقة تخفيف أعباء المعيشة وتوفير السلع الضرورية ومعالجة أزمة الدواء بالسرعة المطلوبة.

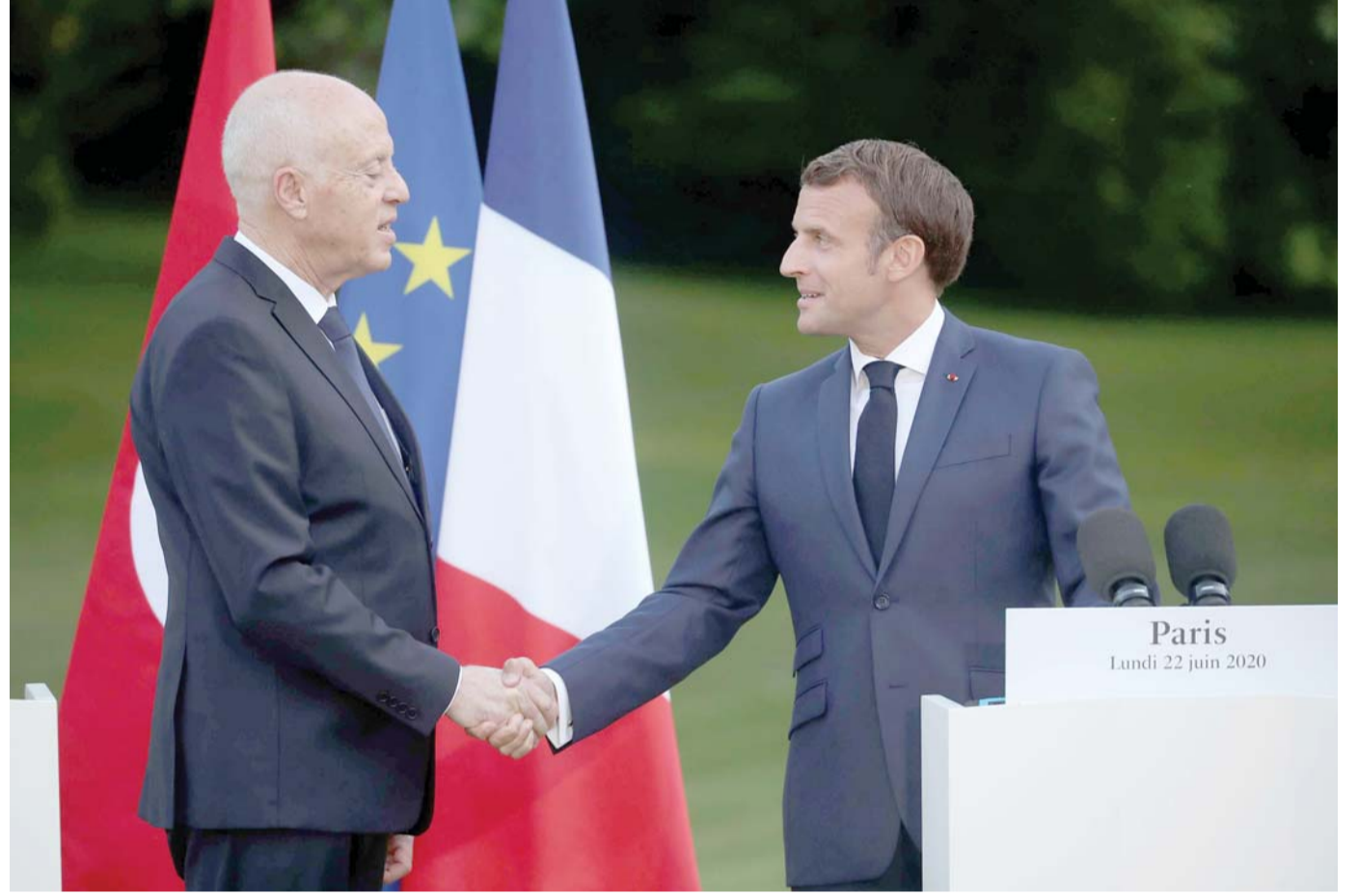
وأكد القيادي في تحالف قوى الحرية والتغيير، نورالدين صلاح الدين، أن تفاقم مشكلات الشارع تتطلب أن يكون هناك اجتماع موسع بين التحالف ورئيس الوزراء وعدم الركون على اجتماعات اللجان المشتركة بين الحكومة والتحالف، لأن هناك مطالب بحاجة لقرار سياسي مباشر من الحكومة ومجلس السيادة.

وأضاف لـ"العرب"، أن قوى الحرية والتغيير وجدت أن هناك رغبة من قبل السلطة الانتقالية في إحداث تعديلات وزارية موسعة، والشروع في تعيين المجلس التشريعي والولاة المدنيين وعدم الانتظار فترات أطول، لما سببه ذلك من تأثير سلبي على المرحلة الانتقالية، وأفرزت تشكيل لجان للتواصل مع الحركات المسلحة بشأن حصصها في الحكومة والتشريعي والولايات دون انتظار لتوقيع السلام.

وتعد مفاوضات السلام الجارية أحد أبرز المعوقات أمام تنفيذ مخرجات الاجتماع الأخير، في ظل عدم حسم ملف السلطة بين

وزن القبائل يدفع إخوان ليبيا للتهجم على قيس سعيد

زعيم الإسلاميين يتهم الرئيس التونسي بجهل طبيعة الأزمة الليبية



قيس سعيد يختار تونس وليبيا

في حصول الإخوان على المركز الثاني بـ17 مقعداً من بين 200 بين 80 مقعداً مخصصاً للأحزاب السياسية، بعد تحالف القوى الديمقراطية الليبرالي الذي فاز بـ39 مقعداً.

قوة القبائل

حاول الإخوان خلال فترة المؤتمر الوطني السيطرة على ليبيا عبر العمل على تشكيل مؤسسات وفق نظام ميليشياوي من خلال الجماعات المسلحة المتشددة عقائدياً وجهويًا وظهور موجة التفكيك واحتضان الإرهاب وتدريب مسلحين من دول الجوار وفتح الأصوات الحرة واغتيال الناشطين الحقوقيين والإعلاميين وضباط الجيش والأمن السابقين والدعاة السلفيين غير القبائين للإسلام السياسي.

وفي يونيو 2014، تم تنظيم ثاني انتخابات لم يتعد الإقبال الشعبي عليها نسبة 18 في المئة، ولم يشارك فيها سوى 630.000 ناخب فقط، وما إن أعلن عن خسارة الإخوان في تلك الانتخابات حتى قرروا تشكيل تحالف سياسي من الخاسرين تحت اسم المؤتمر الوطني العام الجديد، ونفذوا انقلاباً مسلحاً على النتائج تحت إسم عملية "فجر ليبيا"، وسيطرُوا على مؤسسات الحكم المتمثلة في المؤامرات المتكررة لإجهاض الثورة وأفساد المسار السياسي وفرض نظام عسكري دكتاتوري بقوة السلاح، وأخرها العدوان على العاصمة طرابلس والمدعوم من دول أبرزها التي أطلقت منها تصريحات؛ وهذه الأسباب يفترض ألا تغيب عن أي متابع، ناهيك عن رئيس دولة جارة يزعم أنه يطرح حلولاً وهو يستند إلى معطيات خاطئة وغياب كامل عما يجري، في وقت حساس تنتظر فيه من الشقيقة تونس لعب دور إيجابي تجاه الأزمة في ليبيا ولو بالسكوت.

ما لا يرغب صوان في الوقوف عنده هو أن حكومة السراج منتهية الصلاحية والولاية منذ العام 2017، وهي غير منتخبة ولم تحظ بتزكية البرلمان ولا بشرعية الشارع ولم تحقق شيئاً مما أوكل إليها، وقد اعترف مسؤولوها أنها خاضعة لنفوذ ميليشيات مقرطة في جرائم ضد الشعب الليبي وضد القبائل التي يرفض الإخوان الاعتراف بدورها.

منذ ذلك الوقت، واجتمعت على سبيل المثال، في العام 1985 لإقرار الدستور الذي جاء به حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني والذي عمل على تثبيت دعائم الشيوعية، واستمر سلطانه إلى حين سقوط كابل في 1992.

وفي عام 2002 اكتسبت "الوليا جيرغا" أهمية وزخماً دولياً حين عقدت في أفغانستان واستطاعت إعلان الحكم الملكي إذ عقد المؤتمر برئاسة الملك ظاهر شاه الذي أعلن في الاجتماع أن عودة الملكية غير ممكنة، ثم تكررت لقاءات "الوليا جيرغا" قبل أن يتفق الأفغان في عام 2004 على دستور للبلاد، وإجراء انتخابات برلمانية لوحظت هيمنة قبلية عليها، إذ أصبح العديد من أعضاء البرلمان هم قادة وزعماء قبائل.

ويشير المراقبون إلى أن صانعي القرار السياسي في طرابلس حالياً وفي صدارتهم الإخوان، يرفضون أي دور للقبائل لأسباب عدة منها فقدانهم للشعبية داخل الفعاليات الاجتماعية الأساسية مما يندر بفشلهم في العملية السياسية على أساس انتخابي.

تبدو أغلب القبائل داعمة لفاعلين سياسيين يعتبران الأبرز في القدرة على تحديد مسارات المرحلة القادمة، إذا تمت في إطار شفاف ونزيه وهما القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي نجل الزعيم الرجل معمر القذافي وهو الأمر الذي يزعج الإخوان وحلفاءهم إقليمياً ودولياً.

ويبدو أن رئيس حزب العدالة والبناء محمد صوان لا يزال يمارس ذات السياسات الإخوانية في الهروب إلى الأمام والفرار من حقيقة الواقع، وهو ما يتبين من قوله أنه "قبل أن يتم التامر على الحياة السياسية أجرت ليبيا عمليتين انتخابيتين شارك في إحداها قرابة 70 في المئة من الشعب، وعشرات الأحزاب؛ ليبيا بها الآن دستور جاهز للاستفتاء عليه أعدته هيئة منتخبة ديمقراطياً من الشعب مباشرة، ليبيا كغيرها "شعوب وقبائل" ولكنها ليست مجتمعاً قبلياً بالشكل الذي يتصوره، ليبيا أعلنت فيها منذ عشرينيات القرن الماضي الجمهورية الطرابلسية وكانت سابقة للجميع".

في العام 2012 أفادت المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا بأن 1.6 مليون ناخب من نحو 2.8 مليون ناخب مسجل أدلوا بأصواتهم بانتهاء موعد التصويت في أول انتخابات حرة تشهدها ليبيا منذ 60 عاماً، مضيعةً بأن نسبة التصويت كانت أقل من 60 في المئة.

وأدت عملية تهجير الليبيين في الداخل والخارج بعد الحرب الأهلية إلى منع أكثر من مليوني ليبي من تسجيل أنفسهم في لوائح الناخبين، كما لعبت الحسابات الجهوية والمصالح والضغط

أبدى الإسلاميون في ليبيا كما في تونس امتعاضهم من الموقف التونسي الرسمي، الذي كشف عنه الرئيس قيس سعيد لدى زيارته إلى باريس، من القضية الليبية. واتهم إخوان ليبيا سعيداً، على لسان محمد صوان رئيس حزب العدالة والبناء، بأنه يجهل طبيعة الأزمة الليبية كون الرئيس التونسي أكد للرئيس الفرنسي أنه دعا سابقاً القبائل الليبية للاستئناس بالتجربة الأفغانية عبر مجلس "الوليا جيرغا" الذي جمع القبائل الأفغانية عام 2002. وهذه النقطة الأخيرة تثير انزعاج حكومة السراج التي تدرك جيداً قدرة القبائل على قلب الموازين.

محنته، ووقوفه على مسافة واحدة من كل الأطراف وحرصه على إيجاد حل للأزمة الليبية بعيداً عن التدخلات الخارجية وعن لغة السلاح".

ومن ثمة، طرقت على الرئيس التونسي مباردته على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني والرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، وغيرهم، نتيجة قراءته لطبيعة الأزمة الليبية، ولوعيه بمخاطر محاولات أطراف دولية وإقليمية تهيمش دور القبائل التي تمثل الأغلبية الساحقة من الشعب الليبي.

وخلال المؤتمر الصحافي مع ماكرون، قال سعيد إنه اقترح في وقت سابق على ممثلي القبائل الليبية الاستئناس بالتجربة الأفغانية عبر مجلس "الوليا جيرغا" الذي جمع القبائل الأفغانية سنة 2002 وتوجت أعماله بإقرار الدستور سنة 2004.

وفي فبراير الماضي، أعلنت القبائل الليبية عن تشكيل مجلس مشايخ وأعيان ليبيا واعتباره الجسم الشرعي والوحيد الممثل لكل القبائل الليبية، مشيرة إلى أن القبائل والمكونات الاجتماعية في كافة المدن والقرى والأرياف الليبية تعتبر صمام الأمان لترسيخ قواعد السلم الاجتماعي وهي الضامن الأول لقيام دولة مدنية ديمقراطية مستقرة.



ورأى المراقبون أنذاك أنه سيكون للمجلس دور سياسي واجتماعي شبيه بـ"دور" الوليا جيرغا" الأفغانية التي تمثلت أغلب القبائل في البلاد، وكان لها دور مفصلي في أهم المنعطفات التاريخية بأفغانستان ومنها ما جرى في 1747 عندما اجتمع وجهاء وشيوخ قبائل الباشاقون واتخذوا أحمد شاه دوراني مؤسس دولة أفغانستان قائداً لهم.

ورغم سقوط الملكية وقيام الدولة الحديثة على أسس شيوعية في 1978 لم تفقد "الوليا جيرغا" دورها فانهقدت مرارا



الحبيب الأوسود كاتب تونسي

تونس - لم يتأخر إخوان ليبيا كثيراً في الرد على تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيد خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد لقاءهما الإثنين.

وجاء الرد في شكل بيان صادر عن محمد صوان رئيس حزب العدالة والبناء، الذراع السياسية لجماعة الإخوان في ليبيا، ناعثاً حديث سعيد بأنه مثير للسخرية ويانه يتضمن منطفاً استعلائياً زائفاً يفقد إلى الدبلوماسية، وزاعماً أن الرئيس التونسي يفتقد إلى المعرفة بتفاصيل الأزمة الليبية.

الهجوم الأول

يعتبر هذا الهجوم الأول من نوعه الذي يشنه إخوان ليبيا على قيس سعيد، الذي يواجه بالتزامن حملات ممنهجة ضده من قبل حركة النهضة الإسلامية، ما جعل الكثير من المراقبين يرون أن تصريح صوان يعبر عن موقف مشترك بين إسلاميي البلدين في مواجهة الرئيس التونسي.

وقال صوان في بيانه "واضح جدا افتقاد الرئيس التونسي قيس سعيد إلى الحد الأدنى من المعرفة بالأزمة السياسية في ليبيا وتركيبية شعبيها، حديثه عن دستور يكتبه زعماء القبائل وإسقاطه للوضع الأفغاني على ليبيا أمر مثير للسخرية، إضافة إلى المنطق الاستعائلي الزائف المفترض إلى الدبلوماسية إزاء السلطة الشرعية، التي جاءت بناء على اتفاق بين الليبيين برعاية الأمم المتحدة ووفقاً لإعلان الدستوري الذي لا زال ينظم الحياة السياسية".

وكان سعيد اجتمع في 23 ديسمبر الماضي بوفد من زعماء القبائل الليبية، وقالت الرئاسة التونسية إن الاجتماع كان "على إثر تفويض لرئيس الدولة من المجلس الأعلى للتدخل العاجل لحقن الدماء ولم الشمل بين أبناء الوطن الواحد" وأنه "باتي لما لمسه أعضاء المجلس لدى سعيد من مؤازرة للشعب الليبي في